أعلن أن مساعيه لجمع موافقة أكثر من مائة نائب برلماني للحفاظ على مصافي عدن تكللت بالنجاح

رئيس كتلة عدن البرلمانية : سنطالب بتوجيهات فخامة الرئيس للحفاظ على المصفاة

نقابة المصافي تؤكد بطلان المزاعم بتهالك الطاقة الإنتاجية للمصافي

أكد النائب/ عبدالخالق البركاني رئيس الكتلة البرلمانية لمحافظة عدن أن مساعيه لموافقة أكثر من مائة عضو من أعضاء مجلس النواب قد تكللت بالنجاح لتوقيع مذكرة لرئاسة مجلس النواب لمناقشة مسلسل الاستهدافات الذي تتعرض له شركة مصافي عدن ، التي أجمعوا على ضرورة الحفاظ عليها باعتبارها معلماً من معالم بلادنا الاقتصادية. واستطاعت شركة مصافي عدن الحفاظ على سمعتها الدولية من خلال الجهود المخلصة لإدارتها وجميع منتسبيها الذين برهنوا على مقدرتهم الفائقة على كسب ثقة أسواق النفط العالمية للحفاظ على دقة وتميز منتوجاتها لقرابة خمسة عقود...

■ مصافي عدن

عدن/ عيدروس نورجي

وأوضح النائب/ عبدالخالق البركاني أن مطالبة النواب الموقعين على المذكرة هي مناقشة مجلس النواب لأوضاع شركة مصافي عدن التي تتعرض وبشكل تدريجي ومدروس لتخفيض نسبة تزويدها بالنفط إلى (50 ٪) بمعدل مليون ونصف مليون برميل شهرياً اعتباراً من أكتوبر الماضي بدلاً من ثلاثة ملايين برميل شهرياً.

وأضاف: وسبق ذلك التاريخ التوجيه بتخفيض نسبة تزويدها حيث كانت تقوم بتكرير أكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط شهرياً.. وتسعى هذه الإجراءات إلى إظهار عجز مصافي عدن وخلخلة وإضعاف منتوجاتها ومواردها المالية لتمرير مخطط خصخصة أو تصفية مصافي عدن.

■ عبدالخالق البركاني

وأشار إلى المطالبة البرلمانية لمخاطبة الحكومة بوضع حد للاستهداف غير المبرر لشركة مصافي عدن وبضرورة مراجعة قرارات تخفيض نسبة تزويدها بالنفط لتكريره شهرياً وبحسب طاقتها الإنتاجية التي تعادل أضعاف وأضعاف طاقة مصافي صافر الإنتاجية التي تزود شهرياً بكميات مضاعفة من النفط لتكريره، مشيراً إلى استجابة أكثر من مائة برلماني لمناشدة نقابة مصافي عدن ووقوف مجلس النواب إلى جانب الحفاظ على المال العام ومنه مصافي عدن التي تعد أحد الموارد الرئيسية لخزينة الدولة من العملة الصعبة.

ودعا رئيس الكتلة البرلمانية بمحافظة عدن من يقفون وراء استهداف شركة مصافي عدن للكف عن تلك التوجهات التي تتعارض تماماً مع ما أكده فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح حفظه الله وهو أن مصافي عدن هي الوحدة المباركة ومصير مصافي عدن بالوحدة المباركة التي ستبقى إلى (قيام الساعة) بعون المولى، وما أوضحه برنامجه الانتخابي في حفاظه ودعمه للمؤسسات السيادية ومنها مصافي عدن..وما أكده الأخ المناضل/ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية في رفض الدولة لخصخصة عقولهم الفاسدة فقط وستبقى مصافي عدن مدعومة من قبل القيادة السياسية كونها معلماً من معالم عدن ووطن 22 مايو الخالدة..

وأشار النائب/ عبدالخالق البركاني إلى أن مطالبهم في مجلس النواب ستتضمن أيضاً وقف وإلغاء التوجيهات الأخرى لإضعاف شركة مصافي عدن بمنعها من ممارسة نشاطها التجاري اعتباراً من يناير القادم بهدف حرمانها من تغطية نفقاتها وإظهارها كشركة عاجزة.. ومتعثرة لتسهيل توجيهات خصخصتها أو تصفيتها.. محذراً من مغبة هذا التوجه الذي سينعكس سلباً على مواقف رافضة للمساس بمصافي عدن وأجمعت على قيادة محافظة عدن والمجالس المحلية بالمحافظة وأعضاء كثيرون في مجلس النواب يمثلون العديد من المحافظات إلى جانب مختلف الفعاليات النقابية والاجتماعية إلى جانب كتلة المعارضة بالمحافظة وهؤلاء جميعاً إلى جانب أكثر من أربعة آلاف عامل فيها مع أقاربهم سيتخذون مواقف رافضة لخصخصة مصافي عدن وسيطالبون بسرعة تدخل فخامة رئيس الجمهورية – حفظه الله للحفاظ على مصافي عدن لمواصلة نشاطها التجاري الرافد لخزينة وطن 22 مايو بموارد مالية ضخمة تستخدم لخدمة المشاريع الحيوية لمختلف المحافظات.

كما أعربت نقابة شركة مصافي عدن عن رفضها القاطع لاستهداف شركتهم التي اعتبروها أحد الروافد الرئيسية لخزينة الدولة لما تقدمه- من ملايين الدولارات خلال نشاطها التفوق والمشهود له عالمياً في الأسواق النفطية..

وأكدت النقابة في بيان لها بطلان المزاعم بعدم مقدرة شركة مصافي عدن على الإنتاج وبتهالك طاقتها الإنتاجية... وأكدت النقابة أن الطاقة الإنتاجية لشركة مصافي عدن متعافية وفي كامل جاهزيتها وتواجد العديد من الكفاءات الذين يمتلكون خبرات متراكمة لتشغيلها بل لتطوير طاقاتها الإنتاجية.. مشيرة إلى الإجراءات غير المبررة لتخفيض حصة المصافي في النفط الخام إلى (50٪) ما أنعكس سلباً على خدماتها المنتظمة لتغطية احتياجات السوق المحلية من كافة المشتقات النفطية.

وأعربت نقابة مصافي عدن عن أملها في أن تتبنى الدولة تحديث شركة مصافي عدن أسوة بالشركات المماثلة المملوكة للدولة والعاملة في القطاع النفطي منها مصافي صافر التي يعادل إنتاج شركة مصافي عدن عشرات أضعاف إنتاجها.. وطالبت الدولة بضرورة تنفيذ المشروع المقدم لها من إدارة الشركة لتحديث مصافي عدن لمواصلة نشاطها الإنتاجي الذي بدأ منذ خمسينات القرن الماضي..

وطالبت نقابة مصافي عدن بالكف عن استهداف شركة مصافي عدن من خلال الإجراءات التعسفية في تخفيض حصتها من النفط الخام والذي تقوم بتكريره، وعن التوجهات بفرض قيود على نشاطها التجاري والهادف إلى إضعافها.. وصولا لخصخصتها.

وأكدت أن الشركة تعتبر مصدر الرزق الوحيد لقرابة أربعة آلاف عامل وستكون في مستوى مسؤوليتها بتصديها لأي إجراءات تمس مصافي عدن تحت أي شكل من أشكال الخصخصة وما يدخل في نطاقها..

ودعت النقابة كل الخيرين من أبناء الوطن وأعضاء مجلس النواب عبر كتلة عدن البرلمانية والمجالس المحلية بالمحافظة إلى التضامن مع مناشدة النقابة لوقف استهداف والمساس بشركة مصافي عدن باعتبارها الرئة التي يتنفس منها الوطن عامة وطن 22 مايو الخالد.

من جانبه أكد الأخ/ رائد عبشل مدير عام مديرية البريقة بمحافظة عدن مطالبة المجلس المحلي بالبريقة مجدداً بالتحرك السريع وتواصل قيادة محافظة عدن مع الحكومة لوقف كافة الإجراءات التي تعرضت لها شركة مصافي عدن والتي بدأت منذ الأشهر الماضية في تخفيض أكثر من خمسين في المائة من حصتها من النفط الخام شهرياً والمحاولات الرامية إلى تقويض نشاطها التجاري الناجح بهدف إضعافها لتبرير خصخصتها بمزاعم تعثر إنتاجها..

وأكد رائد عبشل الانعكاسات الاجتماعية التي قد تنجم لا سمح الله في حالة الأهداف الخبيثة لتصفية أو خصخصة شركة مصافي عدن داعياً إلى مراجعة القرارات غير المدروسة التي تعرضت لها شركة مصافي عدن وتأكيده على جدارة مواصلة نشاطها الإنتاجي لما لها من خبرات متراكمة في مجال نشاطها لقرابة خمسة عقود استطاعت خلالها أن تحظى بثقة السوق المحلية والعالمية.

مسلسل تقليد البضائع (من ماركة صنع في الصين)

الأسر المنتجة تتكبد خسائر فادحة نتيجة إغراق الأسواق بالبضائع المقلدة

في شهر أغسطس من العام الجاري عقد اجتماع في مقر الغرفة التجارية والصناعية بعدن تقدم فيه بعض من أصحاب الحرف التقليدية العاملين في حياكة وإنتاج المعاوز بشكوى من استيراد بعض من التجار لبضاعة مقلدة لبضاعتهم قادمة من الصين .. وقد تمخض عن هذا الاجتماع اصدر السلطة المحلية بالمحافظة والمتمثلة بالأخ المحافظ توجيهات بعدم خروج الحاويات التي تحمل هذه المعاوز من الميناء وذلك في ضوء الاجتماع الذي عقد في مبنى الغرفة التجارية بتاريخ 2009/8/9م .

إبتهال الصالحي

وعلى الرغم من توجيهات المحافظ وتوجيهات مكتب الصناعة والتجارة بعدن بمنع دخول شحنة المعاوز الصينية الا أنها دخلت إلى السوق واكتسحته وبيعت في المحلات وعلى البسطات وحتى مع الباعة المتجولين وخاصة خلال موسم عيد الأضحى .. الشيء المدهش والمستفز في نفس الوقت إن من أشترا هذه البضاعة المقلدة كان فرحاً أنها تقليد لبعض الماركات المعروفة والمشهورة بين الناس من ذواقي لبس المعاوز .. وخاصة أن التقليد أختص على موديلات المعاوز الدرجة الأولى والمكلفة على حسب كلام تجار المعاوز(مثل ماركة بن لكسر وبن حليس..) واعتقاداً منهم أنها ستباع بشكل أسرع واكبر اقبلوا على شرائها من التجار المستوردين لهذه البضاعة المقلدة , وكان تجار التجزئة من أصحاب المحلات يبيعون البضاعة المقلدة للزبون على أنها الأصلية أما أصحاب البسطات منهم من افترش أمام محلات بيع المعاوز الأصلية من هذه الماركات (عيني عينك) بأسلوب مستفز لأصحاب هذه الحرفة والصناعة التقليدية التي عملوا فيها على مدى عقود من الزمان..

الأخ/ محمد حسين بن حليس/ صاحب أقدم محل تجاري لبيع الصناعات اليدوية المختلفة منذ أكثر من 40 سنة , يقول ونستقبل المنتجات من مختلف المناطق (لحج,السدة ,المكلا ,الشحر,..) يعمل فيها آلاف الحرفيين من مختلف الأعمار معظمهم من النساء وممن لسن من حملة الشهادات نلبسها ونستخدمها لأننا نفتخر بمنتجاتنا الوطنية وهذا تراثنا ولن نفرط فيه ...ولكن هناك من يرضى بتشريد هذه الأسر وقطع أرزاقهم !!!

ويضيف انه خلال هذا الموسم ونتيجة لإغراق السوق بهذه البضاعة المقلدة تكبد هو وغيره خسائر فادحة ويقول لم يتجاوز إجمالي ما بعته هذا الموسم أكثر من 25٪ من مبيعات كل عام !!! فمن سيعوضني ويعوض آلاف الأسر التي سينعكس عليها هذا الكساد ؟!

وقد دخلت هذه الصفقة عن طريق استيراد 9حاويات من المعاوز الصينية المقلدة واخذوا سنابل ليتم توزيعها في السوق وعندما علمنا بالأمر اشتكينا إلى الأخ المحافظ والى الغرفة التجارية والصناعية واتجه وفد مكون من جمعية الصناعات النسيجية وجمعية الوحدة الإنتاجية إلى مكاتب وزارة الصناعة والتجارة في كل من الحديدة وحضرموت وشبوة وعدن , وفي محافظه عدن عقد اجتماع في مقر الغرفة التجارية والصناعية بعدن يرأسه الأخ المحافظ والشيخ بامشموس ومدير مكتب الهيئة العامة للاستثمار الأخ إقبال منير ومدير مكتب الصناعة والتجارة والتموين الأخ/ حسين مكاوي وعدد من التجار الذين يعانون من نفس المشكلة وعرضنا عليهم القضية وقد اصدر أوامر باحتجاز الشحنة وعدم خروجها من الميناء في حينها ولكن للأسف لم تنفذ هذه الأوامر والتوجيهات وخرجت الشحنة إلى السوق وأصبحت واقع عانى منه الكثير !!! أما من الذي أخرجها وكيف فهذا هو السؤال الذي في اعتقادي لن نجد له حلاً لان كلاً يرمي الكره إلى الأخر!!!...

الجديد في الأمر

في أواخر شهر الماضي من هذا العام صدر قرار رقم (407) لعام 2009م من وزارة الصناعة والتجارة بشأن حظر استيراد المعاوز والجنابي ورؤوس وأحزمة الجنابي والعسوب البلاستيكية , وعمم هذا القرار على الدوائر الجمركية في عموم الجمهورية للتقيد بالتنفيذ , ولكن يبقى السؤال هل سينفذ فعلاً أم سيظل حبيس الادراج فقط , وماذا عن البضائع المقلدة التي في السوق هل ستسحب أم ماذا ؟؟؟

الكل مسؤول...

و عملية حياكة المعاوز لا تساهم في إنعاش الاقتصاد العائلي فقط , فقد انتشرت ولا تزال في العديد من المناطق اليمنية المشهورة بحياكة المنسوجات ومنها المقطب كزبيد وتهامة و شبوة وحضرموت ولحج وعدن وغيرها من المناطق ,ولكنها تساهم أيضا بتحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود وإيجاد مصادر للدخل والحد من عملية البطالة ويستفيد منها الآلاف من الأسر اليمنية في كثير من المناطق من خلال عملية إنتاج المعاوز أو ترويجها.

من المهم أن نذكر أن حماية الموروث الشعبي والمهن الحرفية لا يقتصر على وزارة الصناعة والتجارة والجمعيات الحرفية أو النسيجية أو الغرف التجارية بل أن المؤسسات الثقافية وفي مقدمتها وزارة الثقافة معنية بشكل مباشر ويتعدى ذلك إلى جميع الجهات الحكومية والأهلية والحقوقية وحتى المواطن البسيط لان للجميع حق فيه لما تمثله من تاريخ وهوية امه أم أننا أصبحنا نتعمد أن نفرط في تراثنا وتاريخنا وهويتنا وكل ما هو جميل وأصيل .

ختاماً..

جرت العادة في المهرجانات والمحافل الدولية الثقافية أن نرى وفود دول العالم يتميز كلاً منها بارتداء زيه الشعبي , وجرت العادة أن تتميز وفودنا في هذه المهرجانات الثقافية في جميع مشاركاته بارتداء المعوز والجنبيه ... فيا ترى هل سيرتدي المعوز والجنبية المصنعة محليا التي تمثل الموروث الشعبي الحقيقي أم التراث الشعبي اليمني من ماركة صنع في الصين!!!!.